البحوث الإعلامية في الوطن العربي ، واقعها الراهن وإمكانات تطويرها

د.جهاد الغرام . جامعة المدية – الجزائر

أ.خالد بلجوهر جامعة تيارت – الجزائر

مقدمة :

إن دور البحوث الإعلامية في ترشيد السياسات الاتصالية التي تنطوي عليها الوظائف، والوسائل، والأساليب، يعتبر مجالا نوعيا جديدا يتطلب وعيا و إدراكا بالطبيعة المركبة للظاهرة الإعلامية، وإلى ضرورة الاعتماد على علوم وتخصصات وخبرات مختلفة ومتنوعة لفهمها، إلا أن هناك استخفاف شديدا في وطننا العربي بهذا الجانب والنظرة السطحية لدور بحوث الإعلام في إدارة الأزمات بمختلف مستوياتها، وإسناد مهام ووظائف الممارسات الإعلامية في المؤسسات المختلفة إلى غير المتخصصين، أو إلى بعض رجال الإعلام، والعلاقات العامة الناجحين والمتميزين في أدائهم في المواقف العادية، إلا أنهم قد لا يكونوا كذلك في التعامل مع الأزمات وتعبئة الرأي العام اتجاهها، لان موقف الأزمة يستدعي نوعية مغايرة من المعالجات والتغطيات الإعلامية، وكذلك نوعية خاصة من أنشطة الإعلام تتجاوز البيانات والخطابات الرسمية التي لا تستطيع القيام بدورها أمام التدفق الحر للآراء والمعلومات، وتعددية اختيار المتلقي التي تتيحها عولمة الإعلام .

تتصل مشكلتنا بالتالي بمقاربة العلم كظاهرة مرتبط بالإعلام والاتصال، لتحويل العلم إلى موضوع بحثي يمكن التوصل إلى فهم علوم الإعلام والاتصال، أي مفاهيم الوساطة والجمهور والقائمين بالاتصال والمتلقي، وذلك للوصول إلى وضع توصيات واقتراحات للخطوات الواجب إتباعها لتطوير بحوث الإعلام والاتصال في وطننا العربي، ومن جهة أخرى تبحث دراستنا في الصعوبات والمشكلات التي تواجه وطننا العربي في مجال بحوث الإعلام، والتي سنتناولها من عدة جوانب لتسليط الضوء على المعوقات التي تواجهها.

أولا: بحوث الإعلام و تطورها

شهدت العقود الأخيرة جدلا واسعا حول بحوث الإعلام والاتصال من حيث ماهيتها، وأهدافها، ومجالاتها، فيصعب على الباحث أن يوفق إلى تحديد أكاديمي جامع لها، فاللفظة متداولة في الميادين التقنية والعلمية من دون التفات دقيق إلى ما تدل عليه بحوث الإعلام والاتصال، ونعني بالبحث أي نشاط علمي منظم، يسعى إلى كشف الحقائق، من اجل معرفة الارتباط بينها، ثم استخلاص المبادئ العامة أو القوانين التفسيرية، للكشف عن الحقائق أوالنظريات (1)، أما الإعلام هو كافة أوجه النشاطات الاتصالية، و كل عنصر قادر على أن يعبر عنه بواسطة رمز أوإشارة(2)، ويعرف بأنه تزويد الناس بالأخبار الصحيحة والمعلومات السليمة والحقائق الثابتة التي تساعدهم على تكوين رأي صائب في واقعة من الوقائع أو مشكلة

من المشكلات، بحيث يعبر هذا الرأي تعبيراً موضوعياً عن عقلية الجمهور واتجاهاته وميوله، ومعنى ذلك أن الغاية الوحيدة من الإعلام هي التنوير عن طريق المعلومات والحقائق والأرقام والإحصاءات ونحو ذلك (3).

ويعرف الاتصال بأنه العملية أو الطريقة التي تنتقل بها الأفكار والمعلومات بين الناس داخل نسق اجتماعي معين، يختلف من حيث الحجم، ومن حيث العلاقات المتضمنة فيه، بمعنى أن يكون هذا النسق الاجتماعي مجرد علاقة ثنائية نمطية بين شخصين أو جماعة صغيرة أو مجتمع قومي أو حتى المجتمع الإنساني ككل، كما يعرف: بأنه العملية الاجتماعية التي يتم بمقتضاها تبادل المعلومات والآراء والأفكار في رموز دالة، بين الأفراد أو الجماعات داخل المجتمع، وبين الثقافات المختلفة،لتحقيق أهداف معينة(4).

إن ميدان الإعلام والاتصال بالغ التعقيد يتفاعل من خلاله المرسلون والمستقبلون من خلال إشارات تحمل دلائل، ورموز تحمل مضامين، في سياقات اجتماعية، فإذا كان الاتصال ظاهرة مجتمعية عامة بين الكائنات، فإن الإعلام أسلوب من أساليب تلك الظاهرة وبمعنى آخر يعد الإعلام حلقة من حلقات الاتصال، وفي هذا الإطار يمكن تعريف البحث في مجال الإعلام بأنه النشاط العلمي المنظم للكشف عن الظاهرة الإعلامية والحقائق المتصلة بها، و أطرافها، والعلاقات بينها وأهدافها، والسياقات الاجتماعية التي تتفاعل معها، ووصف هذه الحقائق وتفسيرها، والتوقع باتجاهات الحركة فيها(5)، كما أنها تمثل الجهود المنظمة والدقيقة، التي تستهدف توفير البيانات والعمليات والنتائج الهامة والتفصيلية، التي تستخدم كأساس في اتخاذ القرارات ،وتخطيط الجهود الإعلامية و الاتصالية الفعالة، كما أن مهمتها تبدأ قبل بداية الجهود الإعلامية وتستمر هذه الجهود، وتقيس فعاليتها في كل خطوة أو موقف قياسا مرحليا شاملا،كما أن خدماتها تشمل كافة العناصر الداخلة في العملية الاتصالية، بطريقة متوازنة ومتكافئة (6).

إن الممارسة الإعلامية مرتبطة أساسا ببحوث الإعلام و تتأثر بالنظم السائدة وبالتالي تؤثر فيها، ذلك أنها لا تخلق في فراغ اجتماعي، لكنها تعمل مؤثرة ومتأثرة بالنظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع ، وهذا يجعل من دور بحوث الإعلام دور رئيسي في عملية تكوين الرأي العام المبني على الدراسات الأكاديمية القادرة على التأثير، وتحويل الاتجاهات من خلال المضامين التي تلقى قبول وموافقة لدى الجمهور، وهذا لا يأتي صدفة بل يجب أن يعتمد على أسس علمية وبحثية تدرس الجمهور المتلقي ونوعية المضامين والوسيلة التي تؤديها الرسالة، والتي تكون وسيط بين المتلقي والممارسين والقائمين على العملية الاتصالية والإعلامية، والتي تساهم في ترتيب أولويات اهتمامات صانعي القرار.

وعلى الرغم من الاهتمام المبكر بالبحث العلمي في العديد من المجالات، نجد أنها تفتقر إلى الكثير من الاتفاق العلمي حول حدود علوم الإعلام والاتصال، المرتبط بتأثيرات العلوم الاجتماعية والإنسانية على حركة واتجاه المعرفة فيها، بعد أن ظلت لفترة طويلة وبصفة خاصة

في العالم العربي، مجالا من مجالات الإبداع الذاتي، التي تسهم في تقديم عدد من الحقائق التي تفيد في اتخاذ القرار الخاص ببعض السياسات الإعلامية، ولكنها لا تعتمد في إجراءاتها على المنهج العلمي الذي يؤكد صدق النتائج ودقتها، مما اثر في اتجاهات البحث فيها، ولقد ساعدت وأثرت مجموعة من العوامل على نمو وتطور بحوث الإعلام منها(7):

- **العامل السياسي:** ظهرت الدعاية بعد الحرب العالمية الأولى في المجتمعات الغربية، خاصة الأوربية (الفاشية و النازية)، و أثناء الحرب العالمية الثانية حيث كانت الأنظمة تستخدم وسائل الإقناع الجماهيري من اجل التحكم و المراقبة في أنظمتها السياسية، فظهرت دراسات تحليل المحتوى كنتيجة للتخوف الذي ابداه الباحثون فيما يتعلق بالتلاعب و توجيه الآراء.
- **العامل التجاري:** إدراك المعلنين لأهمية البيانات والمعلومات التي يتم الحصول عليها من البحوث وإمكانية استخدامها في إقناع العملاء المحتملين لشراء السلعة أو الخدمة، كان على القائمين بالإشهار معرفة جمهور وسائل الاتصال، فعندما كانت الجرائد المصدر الأساسي للإشهار كانت البيانات كافية إلى حد بوصفها أدلة عن حجم الجمهور، الا أن دخول الإذاعة إلى الميدان أدى إلى التنافس على الجمهور، ولم يكن واضحا للباحثين حجمه أو طبيعته ، فكانت الحاجة إلى دراسة الجمهور.
- **العامل الثقافي و الاجتماعي:** الإشكالية الثقافية و الاجتماعية والتفاوت بين الفئات الاجتماعية من حيث المقدرة على اكتساب والتحكم في المعلومات، التي تمكن الفرد من رؤية و فهم المجتمع الذي يعيش فيه، هذا التفاوت يقع خارج نطاق مراقبة وسائل الإعلام ومرده عوامل خارجية تحتاج البحث والدراسة، وهذا عرض وسائل الاتصال الجماهيرية إلى عدة انتقادات داخل المجتمع من طرف المثقفين والباحثين، والممارسين للعمل الإعلامي، الذين كانوا يرون بان بروز وسائل الاتصال أدى إلى تدهور الأنماط الثقافية، والأخلاقية، وتوقيف سرعة تطور المجتمع، باعتبار أن وسائل الاتصال تحد من عملية التغير الاجتماعي ولا تشجع على التغير، ولقد أدى هذا الواقع إلى ضرورة التأكد من صدق وثبات هذه الافتراضات ، فبرزت الحاجة إلى دراسة تأثير هذه الوسائل على مواقف وسلوك أفراد المجتمع.
- **العامل الأكاديمي:** يرتبط هذا بالعوامل التي سبقت بحيث أن تطور أدوات الحث الاجتماعية كان سببه ظاهرة الدعاية، والتطور الاقتصادي والتكنولوجي الذي شهده العالم، وتطور وسائل الاتصال الجماهيرية، لقد تطورت أساليب القياس الحديثة، وطرق إعداد الاستفتاء والدراسات التجريبية، ومن ثم استحداث آليات لاستخراج النتائج بسرعة، وتلخيص كميات هائلة من المعلومات، وهذا ما يفسر زيادة اهتمام الدارسون و الباحثون بتأثير وسائل الإعلام على الأفراد، وكانت النتيجة المباشرة هو الاهتمام بالدراسات والبحوث المتعلقة بالأخبار والخطب الدينية والإشهار ودراسة مقارنة حول الرسائل الإعلامية عبر الثقافات، والمحاولات التي تبذل لقياس الآراء والاتجاهات عند الجمهور.

تبلورت بناءا على هذه العوامل بعض أسس دراسة الإعلام والاتصال في أوائل القرن العشرين في الغرب، وكانت بداية هذه الدراسات تمارين جزئية اعتمدت على البنيات التقليدية للعلوم الاجتماعية، وقد احتلت وسائل الإعلام مكانة خاصة بتزايد التوزيع الجماهيري للصحافة وبروز الإذاعة في العشرينيات من ذلك القرن، واتسعت وتعدد رقعة هذه الدراسات وظهر علم الجريدة بألمانيا، وبحوث الإذاعة بالولايات المتحدة، وارتأت هذه الدراسات لاحقا أن تتعامل مع ظاهرة الاتصال ودلالتها النظرية والاجتماعية، فنشا علم وسائل الإعلام بايطاليا في فترة ما بين الحربين العالميتين، وبرزت بحوث الاتصال بالولايات المتحدة (8).

ومن أهم التطورات التي مرت بها بحوث الإعلام منذ مطلع القرن العشرين هي (9):

1- المرحلة الأولى: بدأت مع ظهور اهتمام علماء الاجتماع بوسائل الإعلام منذ مطلع القرن العشرين ، حيث كانت نظرية المجتمع الجماهيري هي أولى النظريات الاجتماعية، التي استندت إليها الدراسات الإعلامية، والتي ركزت على التأثيرات القصيرة المدى لوسائل الإعلام على الآراء والاتجاهات عند الأفراد.

2- المرحلة الثانية:من عام 1940 حتى بداية عام 1960 وتأثرت هذه المرحلة بالباحثين الأمريكيين، الذين اعتمدوا في دراساتهم على نظريات علم النفس الاجتماعي والوظيفية، فيما يتعلق بتأثير وفعالية الإعلام، وقد توصلت الدراسات إلى اكتشاف أهمية العوامل الاجتماعية وتأثيرها على جماهير وسائل الإعلام.

3- المرحلة الثالثة: بدأت من 1960 وحتى الوقت الحاضر، خلال هذه المرحلة شهدت البحوث الإعلامية العديد من التغيرات، فلم تعد تركز على أثار وسائل الإعلام فى المدى القصير, ولكن أصبح التركيز على موضوعات أكثر شمولية تتعلق بعلاقة المؤسسات الإعلامية مع غيرها من المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع وكذلك علاقتها بالمجتمع ككل.

وتاريخيا ، فقد تطور الإعلام من سيادة الرسالة كما كان حال الحضارات السابقة إلى طغيان الوسيلة في المجتمع التكنولوجي، وهو ما اثر بدوره على طبيعة التخصص، والحاصل أن الإعلام كعلم حديث النشأة مقارنة بالعلوم الأخرى، اذ دخل المحيط الجامعي في حدود العام 1873، عندما بدأت جامعة كانساس بأمريكا تعطي دروسا في الطباعة، وبدا الإعلام كتخصص أكاديمي بارز بعد الحرب العالمية الأولى، وقد ظهر في فترة الحربين نخبة من رواد الإعلاميين الذين ارسوا بأبحاثهم المتميزة أسس التخصص، ونذكر من أهمهم لاسويل، لازرسفيلد، لوين، وهوفلند....(10).

بعد الحرب العالمية الثانية بدأت تظهر الرغبة في إنشاء علم اتصال مستقل، ولكن المهتمين والباحثين في هذا المجال لم يتفقوا في ذلك، وانقسموا إلى مدرستين هما(11):

1- المدرسة الأمبريقية بقيادة لازار سفيلد والتي تميزت باستخدام المنهج الكمي، واعتمادها النظرية الوضعية و الوظيفية في تفسيرها للظواهر الإعلامية، و هي الدراسات التي كانت موجهة الى خدمة المؤسسات التجارية و الإعلامية لمعرفة السوق ودراسة المستهلك (الجمهور).

2- المدرسة النقدية بقيادة قدماء مدرسة فرانكفورت من أمثال" هور كايمر ، ادورنو، ماركوس وفروم "، وقد تأثرت هذه المدرسة منذ البداية بالفكر الماركسي خاصة فكرة الصراع كمحرك للتاريخ ، وتم استبداله بمفهوم " الهيمنة" الذي اطر فكر هذا الاتجاه، حيث كان أتباعها يركزون أساسا على المحيط الاجتماعي، السياسي والاقتصادي في تحاليلهم لعملية الاتصال ونقد وسائل الاتصال الجماهيرية.

ثانيا: واقع بحوث الإعلام في الوطن العربي.

على الرغم من الاهتمام الدولي المتزايد ببحوث الإعلام إلا انه لم يواكبه اهتمام مماثل في المنطقة العربية سواء على المستوى الإقليمي العربي ككل، أو على مستوى كل دولة عربية على حدة، وذلك على الرغم من وجود بعض النماذج الجيدة لدى عدد محدود من الدول العربية، فضلا على التفاوت الحاد بين الدول العربية فيما يتعلق بمفاهيم بحوث الإعلام و أهميتها، و إمكانية التعاون العربي في مجالاتها المتنوعة، و قد عقدت لهذا السبب عدة حلقات دراسية و اجتماعات خبراء لمناقشة مدى إمكانية إحداث علاقة بين بحوث الإعلام واحتياجات المجتمع *، وقد دلت نتائج هذه الاجتماعات والحلقات الدراسية على مدى اتساع الهوة بين النظرية و التطبيق في مجال الإعلام في العديد من الدول العربية، كما أوضحت مدى الحاجة إلى تطوير استخدامها على المستويات الوطنية و القومية، والأخذ في الاعتبار بالتطورات التقنية في وسائل الإعلام، و ما يمكن أن تحدثه من تأثيرات بالغة المدى في عملية الاتصال بالجماهير داخليا و خارجيا (12).

وفي عالمنا العربي لدينا نوعان من الإعلام وهما الإعلام الرسمي والإعلام الخاص, فالإعلام الرسمي ممول من الحكومات وبالتالي يعتبر ناطقاً رسمياً باسمها, أما الإعلام الخاص فهو حكر على رجال أعمال، وهكذا فإن كلا النوعين فقد خاصية الحيادية والتزم مسبقاً بسياسات الممول وبالتالي هناك الكثير من المحظورات أمامه التي لا يستطيع الخوض فيها، فطبيعة علاقة الإعلام بالسلطة في الوطن العربي من أهم العوامل التي أعاقت تطور البحوث العربية للإعلام والاتصال، فالسلطات العربية حرصت على أن تفرض علاقة تبعية بين الإعلام والسلطة، فاستخدمت كل الوسائل التي تجعل وسائل الإعلام تابعة لها، والذي كان على حساب البحث العلمي ودوره في ترشيد ووضع السياسات الإعلامية والاتصالية.

وفي دراسة ميدانية* لحوصلة البحوث الإعلامية والاتصالية المنجزة في إطار كليات ومعاهد وأقسام الاتصال في الدول المغاربية من سنة 1985 إلى 1990، أكدت على جملة من النقاط، أهمها (13):

- الضعف الكمي والنوعي للبحوث الإعلامية مقارنة بالبحوث المنجز على مستوى العلوم الأخرى.
- تعتبر البحوث التي أجريت في مجال الإعلام مختلفة عن مسار التطور العلمي والتقني للاتصال.

- ممارسة البحث في مجال الإعلام والاتصال تأتي غالبا من مؤسسات جامعية، وذلك في إطار وظيفي، الأمر الذي يزيل عن هذه البحوث صفة العلمية المطلقة.

ما يمكن ملاحظته من خلال هذه الدراسة أن أغلبية البحوث الإعلامية وعلى قلتها العددية في الوطن العربي، تعكس في غالبيتها التوجه الصراعي، الذي ارتبط باختيار سياسي فرض في تسيير الدولة وفرض على المؤسسات البحثية خصوصا الجامعات، لذلك نلاحظ ان تلك البحوث والدراسات ترتبط بتعاظم دور الهيئات الرسمية وهيمنتها على المجتمع، إضافة إلى ظروف البحث العلمي بشكل عام ومتطلباته المادية والفنية، والمشكلات الخاصة بالباحثين وكذلك طبيعة المناهج المستخدمة في البحوث، وما ينتابها خلل او قصور، فان توجهات البحث العلمي في الدول العربية انعكس كليا على توجهات البحث الإعلامي والاتصالي، فالمشكل يكمن في اختصار كليات ومعاهد الصحافة والاتصال للبلدان العربية الظاهرة الاتصالية في مجال الاتصال الجماهيري، وعزل دراسة هذه الظاهرة في سياقها الاجتماعي وعن الادوات المعرفية التي تعتبر ضرورية لتحليل وفهم تعقيدات الظاهرة الإعلامية.

لم يتجاوز الإعلام العربي في وسائله التعبيرية حاصل جمع السياسات الرسمية، بعدما فقد عصرية الإعلام التي بدأت تغزو القراء والمشاهدين والمستمعين وأسواق الفكر والثقافة، إذ ظل يقوم على بلاغة الكلام، لا شك أن الكلمة في اللغة العربية جميلة ومحببة، إذا كانت في محلها، غير أن الإعلام العصري لا يعتمد على الكلام الجميل فحسب، بل يعتمد وبالدرجة الأولى على البحث العلمي و تطوير استخدام بحوث الإعلام في الوطن العربي، فإن المشكلة التي تعاني منها الدول العربية اليوم بالدرجة الأولى هي مشكلة ندرة بحوث الإعلام، وعدم توافرها بالكمية و النوعية المطلوبة، و عدم الاعتراف بأهميتها وجدواها لدى الجهات المعنية بها، مما اثر في التقدير الحقيقي للدور الذي يمكن أن تؤديه بحوث الإعلام والاتصال في عدد كبير من الحالات، و الذي نتج عنها عدم تشجيع الجهود البحثية في مضمار الإعلام والجوانب المرتبطة بها، و غياب الأساليب العملية في الاستفادة من نتائج هذه البحوث.

إن عدم استخدام بحوث الإعلام في اتخاذ القرارات الإعلامية ، و غياب الأساليب العملية في الاستفادة من نتائج هذه البحوث، أدى الى افتقار التنسيق بين جهود المؤسسات الوطنية في الدول العربية في مجال بحوث الإعلام، وكذلك جهود هذه المؤسسات و المراكز الإقليمية والدولية فيما يتعلق بقضايا التكامل المعرفي، و التبادل، و التوثيق، والى عدم وجود إستراتيجية عربية موحدة في مجال استخدام بحوث الإعلام فيما يتعلق بإمكانية تطويرها وترشيدها واستخدامها بكفاءة في مجال العمل الإعلامي العربي.

ثالثا: الصعوبات و المشكلات التي تواجه بحوث الإعلام في الوطن العربي.

إن عدم شمولية فهم د ور بحوث الإعلام في الوطن العربي، و عدم وجود سياسة اتصالية مكتوبة محكمة تستوعب حاجات المجتمع كله، وترك الأمر للمبادرات والاجتهادات وردود الفعل،

مما نتج عنه اهتمام الإعلام بالطارئ على حساب السياسة بعيدة المدى، والراهن على حساب الاستراتيجي، أدى إلى ظهور العديد من المشكلات والصعوبات في مجال البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال، نذكرها في الأتي:

1- **ضعف البحث العلمي في مجال الاعلام** :إذا نظرنا إلى مسالة البحث العلمي في الوطن العربي من منطلق دراسة الظاهرة العلمية في علوم الإعلام والاتصال، وأشكال المعالجة العلمية للظاهرة الإعلامية من جهة خصوصية خطابها ، والياتها ،ومناهجها، و وسائطها و أشكال تلقيها،يمكن القول أنها لم تحض بعد بالاهتمام المعرفي ،والمؤسساتي الضروري في العالم العربي، ذلك مع ندرة المعارف، وغياب التكوين العلمي في مجال الاتصال والإعلام(14).

إن التطور الملحوظ للإعلام في السنوات الأخيرة واستخدامه في المجالات الحيوية، لم يواكبه تقدم ملموس في بحوث الإعلام في الوطن العربي و نقص واضح وندرة من حيث الكم والنوعية مع التطور السريع في مجال الإعلام، مما يزيد الهوة المعرفية وما يمكن للإعلام ان يؤديه في المجالات المختلفة والأساليب والطرق المثلى في الأداء الإعلامي، وهكذا وقعت الممارسات المختلفة في الدول العربية في خطا فادح يتمثل في عدم الاستخدام الأمثل للبحوث قبل بداية المشروعات الإعلامية المختلفة.

2- **ضعف الاتصال العلمي:** ان الاتصال العلمي في الدول المتقدمة تعد من الظواهر التنموية، فان الاتجاه نحو محاولة تأسيس وتطوير أنظمة معلومات فعالة هي جزء العملية التنموية، و لعل من الطرق الهامة لتحقيق هذه الغاية هو التقويم الدوري لحركة البحث العلمي ورصد نشاطاته المختلفة، فالاتصال العلمي يلعب الدور الأساسي فيها، والذي يساهم في العملية البحثية ومعرفتها وتحديدها تمهيدا للمساهمة في حلها، أما عن نظام الاتصال بين العلماء العرب والتوزيعات الموضوعية و الجغرافية لأوعية المعلومات والاتصال، والتي تشكل أدب البحث العلمي العربي، نجدها محدودة جدا بالمقارنة مع الدول الأجنبية، مما يدل على أن هناك أزمة في الاتصال العلمي بين العلماء العرب (15).

3- **ضعف التأهيل الأكاديمي و نقص الكوادر الإعلامية:** إن التأهيل الأكاديمي في الوطن العربي غير مرتبط بنظرية خاصة ، وأن حدث، فهو أمر نادر، فغالبا ما تكون هذه النظرية مستمدة من التراث الغربي، ويسري ذلك على التأهيل العلمي الذي يرتبط باعتبارات أيديولوجية في بعض الأقطار العربية، الذي لا يعطي اهتماما كافيا لموضوع الإعلام، حيث يتم الاعتماد بالكلية على الفكر الغربي، ولم شتات بعض البحوث العربية التي لا تشكل نظرية عربية متكاملة، إضافة إلى نقص الكوادر الإعلامية العربية، والتي بحاجة إلى إعادة تأهيل، وإلى مزيد من التدريب المتواصل للوصول بالأداء العلمي إلى مستواه المقنع والمطلوب (16).

يعود ضعف البنية الإعلامية في الوطن العربي إلى ضعف التأهيل الأكاديمي ونقص الكوادر الإعلامية، وعدم تحسين كفاءة وسائل الإعلام العربية، أي بقاءها على الشكل التقليدي رغم

اعتمادها على الوسائل التكنولوجية الحديثة من حيث المضامين والنوعية والأساليب والطرق في طرح معالجة القضايا والأحداث.

4- **الافتقار إلى التخطيط:** من المشكلات الأساسية التي تواجه البحوث الإعلامية في الوطن العربي هي عدم وجود إستراتيجية للفاعلين في مجال الاتصال المؤسساتي ذي الصلة بالحقل العلمي، كالمؤسسات التعليمية والثقافية والمؤسسات الخاصة، التي تساهم بالتحليل في توصيف وفهم وظائف وسائل الإعلام من خلال تشخيص الآليات الموظفة لمعالجة الموضوعات العلمية، والوسائط المستخدمة و أنماط تلقي المضامين الإعلامية (17).

إن العديد من معاهد الإعلام وأقسامه في الوطن العربي قد أنشئ بشكل ارتجالي لم يسبقه دراسات لاحتياجات الأسواق القطرية من الإعلاميين، وتتفرع هذه المشكلة إلى مجموعة من المشكلات الفرعية، منها عدم تحديد الاحتياجات الفعلية من الخرجين، وغالبا ما يتم افتتاح هذه الأقسام لأسباب غير موضوعية، أو لمجرد استكمال الهياكل الأكاديمية في الكليات أو الجامعات، مما يؤدي إلى تخريج أعداد كبير، قليلة التحصل والخبرة ولا تقبلهم المؤسسات الإعلامية ويفرضون على المؤسسات التعليمية التي لم يؤهلوا لها أصلا كمعلمين، فلا يفيدون في مجالات الإعلام ولا في مجال التدريس، لا يبقى أمامهم سوى الأعمال الإدارية الرتيبة.

5- **مشكلة الاختلال الإخباري:** يتدفق الإعلام في اتجاه واحد من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، ومن الواضح أن ملكية الأجانب للصحف في الدول النامية، وتدفق الإعلانات التي تسيطر عليها الشركات الأجنبية، والاعتماد على التكنولوجيا المستوردة، وتدريب الإعلاميين وخصوصا الصحفيين،كل ذلك يتم في سياق الثقافة الأجنبية، بحيث يبدو الأمر كأنهم يتوجهون بإعمالهم وكتاباتهم إلى جمهور أجنبي، وحتى المواد ذات المضامين الوطنية تقدم في إطار وسياق أجنبي(18).

إن الاختلال في تدفق المعلومات على النطاق الدولي اخطر المشكلات التي تواجه باحثين الوطن العربي في مجال الإعلام والاتصال، مما توفره المعلومات كما وكيفا من عناصر لازمة لتطوير البحوث الإعلامية وقدرتها على بلوغ أهدافها العلمية، فان مظاهر ومعطيات التفاوت القائم على المستوى الدولي في شتى المجالات، ترتب عليه وفرة في العرض من قبل الدول الغربية، يقابله كثافة وشدة الطلب من قبل الدول العربية، ولما كان كل مجتمع ينتج أساسا المعلومات التي يحتاجها، فقد نشا اختلال بين كم ونوع المعلومات المعروضة والمطلوبة في سوق المعلومات الدولي لصالح الدول المتقدمة.

6- **غياب السياسات الاتصالية في الوطن العربي :** لم توضع السياسات الاتصالية العربية في معظم الأقطار العربية، في إطار قانون موحد شامل، وبقيت موزعة بين الدستور، وقانون العقوبات، وقانون المطبوعات، والتعليمات الإدارية وغيرها، مما أدى إلى الافتقاد إلى نسق قانوني شامل يحكم هذه السياسات، ينسق بين جوانبها المتعددة في إطار وحدة الموقف القانوني

وانسجامه، مما أدى إلى تحكم الأنظمة الرسمية في الوطن العربي في تدفق المعلومات، وفي حرية الرأي والتعبير معا، وإن الانفصام بين ما تفعله الحكومات العربية، وبين ما تقوله أجهزة إعلامها واضح تمامًا، إذ تسحق الحقائق وتغيب المعلومات الدقيقة، وتبرز الاجتهادات المتمايزة الشخصية غير المستندة إلى تطور مؤسساتي موضوعي، مما يضعف دور البحث العلمي في ترشيد السياسات الاتصالية والإعلامية(19).

رابعا: إمكانات تطوير بحوث الإعلام في الوطن العربي

المؤسسات الإعلامية العربية بغالبيتها يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الوظائف الحديثة والمضافة لوسائل الإعلام، وبحاجة إلى رؤية جديدة للإعلام في إطار دوره الاجتماعي والسياسي والثقافي تتناسب مع المعطيات والاستحقاقات الراهنة، والى سياسات إعلامية وطنية جديدة بعيدة عن الأنماط التقليدية، للوصول إلى مستوى التأثير والفاعلية تكسبها ثقة الجمهور الذي تتوجه إليه، والمطلوب ليس فقط التوسع في استخدام احدث الأجهزة في مجال الإعلام والاتصال، ولكن ما يجب التركيز عليه هو ضرورة تعميق تناول الإعلاميين للمشاكل والقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بتبسيط المصطلحات والدراسات التي تتناول قضايا التنمية من جميع جوانبها، والقيام بتطوير المضمون حتى يماثل الشكل، بلغة بسيطة وواضحة قادرة على الوصول إلى الجمهور وإقناعه.

نعرض فيما يلي لأبرز التوصيات التي انتهت إليها مجموعة المؤتمرات واجتماعات الخبراء على المستوى العربي فيما يتعلق بإمكانية تطوير البحوث الإعلامية، وترشيدها واستخدامها بكفاءة في مجال العمل الإعلامي العربي**:

– الحاجة إلى تطوير استخدام بحوث الإعلام في الوطن العربي على المستويات الوطنية والقومية والدولية مع الأخذ بعين الاعتبار التطورات التقنية في وسائل الإعلام، وما يمكن أن تحدثه من تأثيرات بالغة المدى في عملية الاتصال بالجماهير داخليا وخارجيا.

– إعداد دراسات وبحوث توضح خريطة الخدمات الثقافية التي تقدمها وسائل الإعلام العربية وعلى الأخص الإعلام المرئي والمسموع والاستعانة بنتائجها في إعداد الإستراتيجية الثقافية البديلة.

– العناية بالإنتاج العلمي العربي من جانب المكتبات ومراكز البحث، وعدم التركيز في مقتنياتها على أدب البحث الأجنبي، وذلك ليجد أدب البحث العلمي العربي طريقه الى أيدي الباحثين العرب.

– ضرورة التعاون العربي في مجال بحوث الإعلام، وتبادل الخبرات والمعلومات بشأنها، الأمر الذي يساعد على توحيد المفاهيم، ونشر الخبرات بين العاملين العرب في المجال الإعلامي.

– وضع رسالة محددة للإعلام الوطني متلائمة مع روح العصر والتطورات الحديثة المتواصلة، وتحديد إستراتيجية عمل مستندة إلى رؤى متقدمة لوظائف الإعلام وأثره في تكوين الرأي العام،

وإبراز جهود المجموعة العربية أمام المجتمع الدولي ، كمجموعة عربية واحدة لها خطة إستراتيجية للنهوض بمجتمع المعلومات العربي، وردم الفجوة الرقمية بين دول المجموعة العربية من جهة وبينها وبين الدول المتقدمة من جهة أخرى.

– تبادل الخبرات في مجال المحتوى العربي على شبكة الإنترنت، والاستفادة من الخبرات المتوفرة في هذا المجال.

– ضرورة ارتباط الإعلام بأهداف التنمية الشاملة ،وضرورة التكامل بين السياسة الثقافية والسياسة الاتصالية.

– الحاجة إلى إصلاح بنيوي شامل يعيد الاعتبار إلى وسائل الإعلام العربية، قائم على الكفاءة والنزاهة والاستقلالية، و حق المواطن العربي في الإعلام الحر و المفتوح على تكنولوجيا التطور والحداثة.

– إعداد كوادر إعلامية عربية مؤهلة ومدربة ومسلحة بالرؤية الثقافية العربية المشتركة مما يزودها بالقدرة على مواجهة التحديات الثقافية، من خلال سياسات عربية مشتركة في حقل التعليم الإعلامي وبرامج مشتركة للتدريب على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال بما يلبى الاحتياجات الاتصالية والثقافية للجماهير العربية.

خاتمة

إن علم الإعلام والاتصال من العلوم الحديثة له قواعد وأصول وفلسفة ونظرية، وهو منهج وعملية تقوم على الاهتمام بالعقل الإنساني من خلال تعليمه، وتربيته، وتثقيفه وتزويده بالوعي في المجالات المتنوعة، التي تنساب إلى عقول الأفراد ووجدانهم الجماعي فترفع مستواهم وتدفعهم إلى العمل من اجل المصلحة العامة، وتخلق فيما بينهم مناخا صحيا يمكنهم من الانسجام والتكيف والحركة النشطة، وهو الأمر الذي يجعل من الضروري في وطننا العربي عدم الاستهانة بدور الإعلام في عملية صنع القرارات، فهو موصل جيد بين صناع القرار والجمهور المتلقي والعكس، الأمر الذي يعكس لنا مدى فاعلية الدور الإعلامي من خلال مجموعة الوظائف المتعددة والمتداخلة، والتي تهتم وتخدم كافة أوجه النشاط الإنساني والحراك الاجتماعي، ما يجعل من الواجب علينا في الوطن العربي الحرص على مجموعة هذه الأدوار والوظائف، من خلال الاهتمام الأكبر بتنشيط فاعلية البحوث الإعلامية التي تصب في هذا الاتجاه، وتجاوز دور الإعلام العربي في وسائله التعبيرية على حاصل جمع السياسات الرسمية، ومجالات الإبداع الذاتي التي لا تعتمد في إجراءاتها على المنهج العلمي الذي يؤكد صدق النتائج ودقتها ، والذي أدى إلى افتقار التنسيق بين جهود المراكز والمؤسسات في الدول العربية في مجال بحوث الإعلام، وكذلك جهود هذه المؤسسات والمراكز الإقليمية والدولية فيما يتعلق بقضايا التكامل المعرفي، والتبادل، والتوثيق، والى عدم وجود إستراتيجية عربية موحدة في مجال استخدام بحوث

الإعلام فيما يتعلق بإمكانية تطويرها وترشيدها واستخدامها بكفاءة في مجال العمل الإعلامي العربي.

- **الهوامش و المراجع :**

1- محمد علي محمد : مقدمة في البحث الاجتماعي، بيروت : دار النهضة العربية ، 1983، ص ص 18- 19.

2- جان جبران كرم: مدخل إلى لغة الإعلام ، بيروت:دار الجيل ، ط2، 1992،ص11.

3- إبراهيم إمام :الإعلام والاتصال بالجماهير، القاهرة :مكتبة الأنجلو المصرية، ط2، 1985، ص 11.

4- محمد خليل الرفاعي: دور الإعلام في العصر الرقمي في تشكيل قيم الأسرة العربي "دراسة تحليلية"، دمشق – سوريا: مجلة جامعة دمشق ، العدد الأول+الثاني ، المجلد 27، 2011 ، ص ص 705- 706.

5- محمد عبد الحميد :نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، القاهرة :عالم الكتب، ط1 ، 1997، ص21 .

6- احمد بن مرسلي: مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام و الاتصال ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، ط2 ، 2005، ص39.

7- عزيز لعبان: الخلفية النظرية لبحوث الاعلام و عوامل بروزها- الوسيط في الدراسات الاجتماعية ، الجزائر: دار هومة ، الجزء الرابع ، 2003، ص ص 21-24.

8- عبد الرحمن عزي- السعيد بومعيزة: الإعلام و المجتمع" رؤية سوسيولوجية مع تطبيقات على المنطقة العربية و الإسلامية"، الجزائر: دار الورسم للنشر و التوزيع ، 2010،ص 391.

9- منال ابوالحسن: أساسيات علم الاجتماع الإعلامي " النظريات و الوظائف و التأثيرات " القاهرة: دار النشر للجامعات ، 2007، ص ص 73-75.

10- فضيل دليو: تاريخ اليحث في علم الاتصال، بن عكنون- الجزائر: المجلة الجزائرية للاتصال، العددان 11 و 12 ، 1995، ص 117.

11- سامى عبد الرؤوف – محمد طايع، بحوث الإعلام بين الماضي والحاضر، المجلة المصرية لبحوث الإعلام ، العدد السابع ، يناير/مارس 2000.

12- سمير محمد حسين : دراسات في مناهج البحث العلمي " بحوث الإعلام " ، القاهرة :الفاروق الحديثة للطباعة والنشر ، ط3 ، 2002 ، ص31.

* على الرغم من المبادرات التي قامت بها العديد من الأجهزة كاليونسكو و المنظمة العربية للتربية و الثقافة والعلوم، و بعض مراكز البحوث و بعض الجامعات العربية، و التي اتخذت شكل المؤتمرات، والندوات، و حلقات البحث، واجتماعات الخبراء، و الحلقات الدراسية ، و

التي استهدفت تحريك الاتجاه الايجابي نحو بحوث الإعلام إقليميا و وطنيا، والسعي إلى إيجاد مراكز لبحوث الإعلام، وإنشاء مراكز عربية لبحوث المستمعين و المشاهدين، ولتوثيق البحوث الإعلامية العربية على مستوى عال من الكفاءة و القدرة الفعالية، و دعم الجهود الوطنية المبذولة في بعض الدول العربية لإنماء بحوث الإعلام وتطويرها، على الرغم من كل هذه الجهود لم يحدث حتى الآن تواجد حقيقي أو توافر فعلي لبحوث الإعلام سواء من الناحيتين الكمية أو الكيفية، أو من حيث توافر المؤسسات البحثية المعنية بها، أو من حيث الاتجاه نحو الاستناد عليها في مجال التخطيط الإعلامي و رسم السياسات و قياس النتائج و الآثار الإعلامية.

13- رضوان بوجمعة: ابستيمولوجيا علوم الاتصال " ازمة فهم بنية الاتصال في المجتمع الجزائري" ، بن عكنون- الجزائر: المجلة الجزائرية للاتصال، العدد 18 ، 2004، ص ص 17-18.

* هذه الدراسة امتدت من 1985 إلى 1990 فان الحجم الكمي للإنتاج العلمي في ميدان بحوث الإعلام و الاتصال من خلال معاهد وكليات الإعلام في كل من تونس و الجزائر و المغرب بلغ 752 بحثا، بينها 521 باللغة العربية و 231 باللغة الفرنسية، يأتي معهد علوم الإعلام و الاتصال بجامعة الجزائر في المقدمة بـ 261 بحثا،ثم يأتي المغرب ممثلا في المعهد العالي للصحافة بالرباط 225 بحثا، وتونس ممثلا بمعهد الصحافة و علوم الإخبار بـ 216 بحثا، كل توجهات هذه الدراسات مرتبطة بوسائل الاتصال الجماهيرية فقط، وأغلبيتها متعلقة بميدان الصحافة المكتوبة، أنجزت هذه الأبحاث لنيل شهادة الليسانس او الماجستير.

14- - انظر تقرير المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم : وسائل الإعلام و أثرها في المجتمع العربي المعاصر ، تونس 1992 ، ص ص 88-90.

15- الصادق الحمامي: نحو إطار نظري لدراسة الاتصال العلمي في العالم العربي ، الجزائر: مجلة فكر و مجتمع ، العدد 04 ، 2010، ص ص 33- 34.

* في تقرير أصدرته منظمة اليونسكو عام 2005 حالة العلم والبحث و النشر العلمي و التكنولوجيا في العالم ، خص هذا التقرير العالم العربي بجزء هام تناول أهم إشكاليات الإنتاج العلمي والبحث والنشر العلميين ، و بحسب هذا المؤشر يعتبر المعدل العربي ترتيب 124من اضعف المعدلات العالمية في مجال التكنولوجيات الحديثة للمعلومات و الاتصال، فان البنيات التحتية المعلوماتية في العالم العربي حسب تقرير اليونسكو تتسم بضعفها مقارنة بالمعدلات العالمية .

16- فهد مسفر الدوسري: الاتصال العلمي عند الباحثين العرب في العلوم البحتة ، الرياض:مكتبة الملك فهد الوطنية، 1991، ص 40.

17- راسم محمد الجمال:الاتصال و الإعلام في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 2004، ص 213.

18- راسم محمد جمال: مرجع سبق ذكره، ص 115.

19- عواطف عبد الرحمن :قضايا التبعية الإعلامية و الثقافية في العالم الثالث ، الكويت : عالم المعرفة – المجلس الوطني للثقافة والفنون ، العدد 78 ، 1984 ، ص ص 06- 07.

* سياسات الاتصال هي مجموعة المبادئ و المعايير التي تحكم نشاط الدولة اتجاه عمليات التنظيم ، و إدارة ، و رقابة ، و تقييم ، نظم و أشكال الاتصال المختلفة ، على الأخص منها وسائل الاتصال الجماهيري ، من اجل تحقيق أفضل النتائج الاجتماعية الممكنة، في إطار النموذج السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي الذي تأخذ به الدولة " .

** التوصيات الواردة في هذه الدراسة تمثل أهم التوصيات التي انتهت إليها مجموعة الندوات واجتماعات خبراء بحوث الإعلامية بالوطن العربي ، بعد عادة تصنيفها و تبويبها ، أما الندوات و الاجتماعات فكانت على النحو التالي:

- تقرير وقرارات الدورة العادية الخامسة عشر لمجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات، بيروت: جامعة الدول العربية – الأمانة العامة – إدارة الاتصالات وتقنية المعلومات ، 02-06-2011، ص ص 37-39.

- تقرير وتوصيات الاجتماع الثامن عشر لفريق بلورة الإستراتيجية العربية للاتصالات والمعلومات، القاهرة: جامعة الدول العربية – الأمانة العامة – إدارة الاتصالات وتقنية المعلومات ، 26-2009/10/29، ص 15.

- مشروع المركز العربي لتطوير حكم القانون و النزاهة بالتعاون مع المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- برنامج إدارة الحكم في الدول العربية: الإعلام في الدول العربية – رصد و تحليل، بيروت، 2007، ص ص 10-26.

- تقرير وقرارات الدورة العادية التاسعة لمجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات تونس: جامعة الدول العربية – الأمانة العامة – إدارة الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات، 01-2005/7/06، ص ص 05-07.

- تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و الصندوق العربي للإنماء الاجتماعي، نيويورك، 2003، ص 70.

الأسس النفسية والاجتماعية لنظريات الإعلام بين البيئة الغربية والتطبيقات الجزائرية

- مقاربة تحليلية لمعالم المفاهيم وتقرير لأزمة السياق-

أ. بن سباع صليحة.- جامعة قسنطينة 2-*الجزائر*

أ. حورية بولعويدات.- جامعة جيجل-*الجزائر*

مقدمة:

يعتبر القرن العشرين فترة هامة في حياة الشعوب الإنسانية والمجتمعات الحديثة، إذ شهدت هذه الأخيرة تطورا سريعا في عدة مجالات: الاقتصادية والتربوية والسياسية والاجتماعية والثقافية...ويرجع هذا إلى التقدم الذي شهدته وسائل الإعلام والاتصال، والتي اهتم بدراسة مكوناتها وآثارها جملة من الباحثين وانطلاقا من هذه الدراسات صيغت جملة من النظريات، إلا أن الملاحظ على هذه الأخيرة أن جلها ارتكزت بناءا على المفاهيم والمقاربات التي تتفق مع طبيعة الشخصية الغربية والمجتمع الغربي، وهذه النظريات وجدت لمجتمع غير مجتمعنا، فنحن نمتلك الإطار المرجعي الخاص بنا والنابع من ثقافتنا وهويتنا الإسلامية العربية، فالنقل عن الغرب لابد أن يراعي القواعد الكلية في عقول الأفراد، وأن عدم الإدراك يفشل كل مشاريع محاكاة النموذج الأوروبي، فحتى نكون فاعلين علينا العمل وفق نظرية نابعة من أصولنا الإسلامية، تجسد مفهوم القيم، ومن خلال هذه الورقة البحثية سنحاول معرفة مدى جدوى أو فعالية تطبيق نظريات الإعلام الغربية في الدراسات الجزائرية ؟

أولا : تشخيص الواقع الاجتماعي .

لقد قام عالم الاجتماع الجزائري **مالك بن نبي** بتشخيص دقيق لواقع المجتمع الجزائري، وهو يؤكد أنه يعيش العديد من الآفات أو كما وصفها بالمرض الذي ينخر الجسد الاجتماعي، الذي ينبغي أن نصف الدواء له في أقرب وقت مكن من أجل خروج المجتمع من الحالة المعطّلة إلى الحالة الفاعلة، وهناك ثلاث مشكلات يعاني منها المجتمع الإسلامي بصفة عامة والمجتمع الجزائري بصفة خاصة وهي:

1- **مشكلة الحضارة**

ويرى أن المشكلة التي يعاني منها العالم الإسلامي هي مشكلة الإنسان قبل أي شيء آخر، فهو الذي فقد همّته الحضارية، فالإنسان يؤثّر في مجرى التاريخ من خلال ثلاثة عناصر أساسية هي: فكره، عمله وماله، ويبقى الإنسان (بإرادته) العنصر الفاعل في المعادلة، وانطلق في تشخيصه للواقع الاجتماعي وخصوصا الجزائري من الآية القرآنية التالية :" **إن الله لا يُغَيِّر ما بِقَومٍ حتَّى يُغَيِروا مَا بِأَنْفُسِهِمْ** . " [1]

والملاحظ أن تأنيب الضمير مات في هذا المجتمع، وساعده أخطر شلل هو الشلل الأخلاقي، فالمسلم لا يحاول تعديل سلوكه وإصلاح نفسه فهو كامل كمال العقم، أو كمال الموت أو العدم،

وبذلك تختل حركة التقدم النفسي في الفرد والمجتمع، فإذا الذين اطمأنوا لفقرهم الروحي، ولنقصهم النفسي يصبحون قدوة في الخلق، وفي مجتمع تقود فيه الحقيقة إلى العدم .

فالمجتمع الإسلامي والجزائري خصوصا عليه أن يستعيد همته الحضارية من خلال إعادة التدبر في القرآن الكريم وكأنه يقرأه لأول مرّة، إذ يقول:"فنحن بحاجة إلى إعادة تنظيم طاقة المسلم الحيوية وتوجيهها، وأول ما يصادفنا في هذا السبيل هو تنظيم تعليم القرآن بحيث يوحي من جديد إلى الضمير المسلم الحقيقة القرآنية كما لو كانت جديدة، نازلة من فورها من السماء على الضمير، وثاني ما يصادفنا هو أنه يجب تحديد رسالة المسلم الجديد في العالم، فبهذا يستطيع المسلم منذ البداية أن يحتفظ باستقلاله الأخلاقي، حتى ولو عاش في مجتمع لا يتفق مع مثله الأعلى ومبادئه،كما أنه يستطيع أن يواجه–رغم فقره أو ثرائه–مسؤولياته مهما يكن قدر الظروف الخارجية الأخلاقية أو المادية" .[2]

فإنسان ما بعد الموحدين كما يصفه مالك بن نبي قد فقد همته بسبب فقدانه للمبدأ الديني داخله، وبالتالي انهارت شبكة العلاقات الاجتماعية لأنه فقد صلته بخالقه وكذلك فقد شخصه وعلاقته بالآخرين، وبتعبير آخر إن المسألة هنا أن نوضح للقارئ كيف يتاح (للفكرة الدينية) أن تبني الإنسان حتى يقوم بدوره في بناء الحضارة، بالتالي كيف يتاح لهذه الفكرة ذاتها أن تمدنا بتفسير عقلي لدور إحدى الديانات في توجيه التاريخ" [3].

والعرب كما يقول ابن خلدون لن يحصل لهم الملك إلا بالفكرة الدينية وهذه عملية يقينية، ومن الضروري التنبيه لهذا الأمر ،"...فالزواج مثلا يعد علاقة اجتماعية جوهرية، وهو من الناجية التاريخية أول عقد في شبكة العلاقات الاجتماعية "[4]، والعلاقة بين الله وبين الإنسان هي التي تلد العلاقة الاجتماعية، وهذه بدورها تربط بين الإنسان وأخيه الإنسان .

2–مشكلة الثقافة:

والسؤال الذي طرحه أستاذنا مالك بن نبي في كتابه –مجالس دمشق –ما الثقافة ؟

إن كلمة الثقافة نفسها وردت في مُقَدَمة ابن خلدون مرتين أو ثلاثا في فصول موزعة في المُقَدَمة دون أن يكون لمدلول الكلمة ضبطاً يحمل إلينا معنى الثقافة كما نحاول أن ندركه اليوم، فكلمة الثقافة تبدو لنا في مصطلح ابن خلدون هي مرادفة لما يسميه "الصناعة "، صناعة النحو، صناعة الفقه،صناعة الطب...الخ، فكل فن أو تقنية كما نسميها اليوم يسميه ابن خلدون صناعة، وأحياناً يجمع مجموعة الصناعات (أي ما نسميه اليوم تكنولوجيا) بكلمة ثقافة، أما مدلولها اليوم اتسع أكثر من ذلك بكثير، لقد بقيت الكلمة في الحقيقة نادرة الاستعمال في اللغة العربية كما نعتقد، وقد نعثر عليها في لسان العرب إنما مجرد فعل (ثقَّف–يثقِّف:أي قوَّم–يقوِّم)، وهي بهذا المعنى تُقَرِبنا من مدلول الثقافة بمعناه اليوم[5].

والواقع أن فكرة " ثقافة "ثمرة من ثمار عصر النهضة، فهي فكرة حديثة من عصر النهضة إذ يقول:"فالكلمة إذن جديدة أي أنها وجدت بطريقة التوليد، والغريب أن الكاتب الذي

صاغها – وربما كان ذلك في مستهل هذا القرن– قد اختارها من بين عدد من الأصول اللغوية من مثل :علم –أدب–فهم–أدرك–ثقف، تلك الكلمات التي تدل على العمل أو العلاقة المعرفية، ومعنى هذا أنه اختار الكلمة التي تدل صورها على طابع الروح الجاهلية، وبوسعنا أن نقول: إن الفعل " ثقف "أصل لغوي يتصل تاريخه بلغة ما قبل الإسلام ..ولكن يبدو لنا أن كلمة (ثقافة) التي كان من حظها أن نختار لهذا المعنى،لم تكتسب بعد قوة التحديد الضرورية لتصبح علما على مفهوم معين، وهذا هو ما يفسر لنا أنها بحاجة دائما إلى كلمة أجنبية ..أو بعبارة أخرى إنها تحتاج إلى عكاز أجنبي مثل كلمةculture..، ولقد رحّب مجال البحث الاجتماعي في القرن التاسع عشر بتأثير التوسع الاستعماري ذاته، ورحّب معه مفهوم (الثقافة)الذي كان حتى ذلك الحين حبيسا في نزعات فردية أوروبية، بمبدأ "الإنسانيات الإغريقية اللاتينية "، اتسع هذا المفهوم حتى ضمّ مجالاً جغرافيا أوسع ومعنى اجتماعي أشمل، إلى أن ظفر بدراسات **(ليفيبريل)**عن ثقافات المجتمعات البدائية[6].

وإذا كانت المدرسة الغربية الرأسمالية تعرّف الثقافة بأنها **فلسفة الإنسان،** والمدرسة الماركسية تعرّف الثقافة بأنها **فلسفة المجتمع،** فإن مالك بن نبي يجمع بين النظرتين ويقرر بأن الثقافة تشمل فلسفة الإنسان وفلسفة المجتمع، لذلك نجده يقول أن: الثقافة إذن تعرف بصفة عملية على أنها: "مجموعة من الصفات الخلقية والقيم الاجتماعية التي يتلقاها الفرد منذ ولادته كرأسمال أولي في الوسط الذي ولد فيه، والثقافة على هذا هي المحيط الذي يشكل فيه الفرد طباعه وشخصيته"، وهذا التعريف الشامل للثقافة هو الذي يحدد مفهومها[7].

وبهذا التعريف فإن مالك بن نبي يَجْمَعٌ تعريفه للثقافة في موضوع علم الاجتماع، وتعريفه الذي حدده ابن خلدون في مصطلح " **العمران البشري والاجتماع الإنساني** ".

وتعتبر نظرية مالك بن نبي في الثقافة هي محور ولبّ نظريته في فلسفة التاريخ والحضارة على اعتبار أن الفعل الحضاري هو باستمرار محصلة أزمة ثقافية، وأن نجاح أي حركة نهوض حضاري ترتبط بمشروعها الثقافي[8].

فالثقافة هي روح الحضارة والإقلاع الحضاري مرتبط بمعادلة تقدم الواجبات على الحقوق بل وتفوقها عليها، فكلما كان لدى المجتمع فائض في أداء الواجبات كلما انعكس ذلك على تلبية حقوقه بشكل أفضل وأشمل[9].

إن النظرة الشمولية التكاملية الوظيفية في دراسته للظواهر الاجتماعية، مستثمرا في ذلك كل الجوانب المعرفية في رصد الظواهر وتحليلها وتفسيرها وصولا إلى معرفة الأسباب والعوامل المستقلة والتابعة المؤثرة فيها، ووعي آلية السنن والقوانين المنشئة لها والفاعلة فيها .[10]

ويؤكد أن **الثقافة العملية** هي الحل الوحيد لإعادة **صياغة المفاهيم في المنظومة الفكرية والقيمية** داخل المجتمع، وقبل ذلك يجب القيام بعملية التنقية والانتقاء قائلا:" وأنه يجب بادئ

الأمر تصفية عاداتنا وتقاليدنا، وإطارنا الخلقي والاجتماعي، مما فيه من عوامل قتاله، ورمم لا فائدة منها، حتى يصفو الجو للعوامل الحية والداعية إلى الحياة"[11].

غير أن مشكلة الثقافة عندنا حسب مالك بن نبي، ليست مشكلة فهم وتفسير لنموذج ثقافي موجود في الواقع بقدر ما هي مشكلة إيجاد وترقية لهذا النموذج لأنه نموذج منشود، ومعنى ذلك أننا "في العالم العربي والإسلامي ليست مشكلتها منحصرة في محاولة فهم الثقافة على أساس أنها واقع موجود نريد التعامل معه من أجل التكيّف النفسي الاجتماعي، إن المشكلة عندنا تطرح على شكل مشروع نطمح إلى تحقيقه بصورة عملية ."[12]

فنحن نحتاج إلى الثقافة العملية لأنها المخرج الأساسي، وبها نستطيع أن نحقق نوعاً من التوازن على مستوى عالم الأفكار والأشياء والأشخاص، وحسب رأيه نحتاج إلى نوع من **التنحية والانتقاء** لأن المشروع الثقافي يحتاج إلى **عملية ترصيص فكري وعملي**، وعلى الدولة أن تتخذ من عناصر الثقافة العملية دستورا لها وحددها في أربع مبادئ هي:

1. الدستور الخلقي.
2. الذوق الجمالي.
3. المنطق العملي .
4. الصناعة بتعبير ابن خلدون .

والثقافة هي نظرية في السلوك أكثر من أن تكون نظرية في المعرفة، "ونخلص من ذلك إلى ضرورة تحديد الأوضاع بطريقتين: الأولى سلبية تفصلنا عن رواسب الماضي، الثانية إيجابية تصلنا بمقتضيات المستقبل"[13]. إذن فالثقافة مثل القوانين الاجتماعية لابد من أن تدرس من خلال عاملي الزمن، والمكان لذلك فهي تختلف من مكان إلى مكان وتخضع لعامل الزمن باستمرار.

فالثقافة في مهمتها التاريخية تقوم بالنسبة إلى الحضارة بوظيفة الدم بالنسبة إلى الكائن الحي، فالدم ينقل الكريات البيضاء والحمراء التي تصون الحرية والتوازن في الكائن، وتكون جهاز مقاومته الذاتية فالثقافة تنقل أفكار الجمهور الشعبية، وأفكار القادة الفنية، وهذان العنصران هما اللذان يغذيان عبقرية الحضارة، فهي تدين لهما بدافعيتهما وبمقدرتهما الخلاقة .

3-مشكلة المفهومية :

إن مشكلة المفهومية تثار على المستوى الوطني داخل كل بلاد فرضت شروطها الخاصة ضمن طور معين من أطوار تاريخها، أنماطا من العمل الجماعي، نعني حين يطرد تأثير الشروط الفنية لنشاط مشترك على مساحة جغرافية فسيحة بما فيه الكفاية، ومخططة في قليل أو كثير، ودراسة هذا النشاط ترجع بنا على أي وجه إلى دراسة المقومات التي تقوم عليها تركيبته.[14]

وفي علاج المجتمع، هناك أيضا مقياسين، على المعالج أن يأخذهما بعين الاعتبار: التشخيص والعلاج، اكتشاف المرض وطريقة مداواته، وبمعنى أكثر دقة علينا معرفة الداء ثم تحديد علاجه تحديدا دقيقا.

إذن فمشكلة الباعث المعلِّل داخله بالضرورة ضمن مشكلة النشاط الفردي أو الجماعي، ففي إمكان النشاط أن يصنع المجتمع أو أن يقوم بتقويضه، وذلك حسب العلاقة المقترنة بالباعث المعلّل، إلا أن نشاط المجتمع المشترك لا يتكون في بساطة من مجرد مجموع النشاطات الفردية حتى ولو كانت هذه الأخيرة من نفس الجنس، وحتى ولو كانت متحدة كلها في نفس الاتجاه، إذ يجب أيضا أن يتم تنظيمها في كنف النشاط الإجمالي حسب مخطط تنظيمي organigramme يتولى تحديد فعالية هذا النشاط، فهذا "التنظيم "للنشاطات الفردية بالذات في كنف نشاط اجتماعي مشترك هو الذي يصنع على وجه الدقة مشكلة المفهومية.[15]

فعلى المستوى العقائدي، هناك مفاهيم أساسية لا يمكن لأي تقدّم اقتصادي واجتماعي أن يتحقق دونها، فقد كان ولاشك من الضروري أن يعاد تقويم مفاهيم المسؤولية، والعدالة والاقتصاد، والنظام، وفي معانيها المألوفة والأخلاقية الأقرب للحسّ الفطري لدى الشعب، ذلك أن هذه المفاهيم فعلاّ قد قلل من شأنها التضخم والمزايدات الفوضوية[16].

ثانيا:معالم الشخصية الجزائرية وطبيعة المجتمع الجزائري:

انطلقنا في تشخيص الواقع الاجتماعي الجزائري من الفكر الاستشرافي لمالك بن نبي لأنه الوحيد الذي درس علل المجتمع الإسلامي عموما والجزائري خصوصا بصورة موضوعية ودقيقة، فنظرته للأمور نظرة كلية وليست جزئية، فالحضارة هي الإشكال والهدف، والثقافة هي الأداة العملية التي من خلالها نقوم بالإقلاع الحضاري، ومشكلة المفهومية هي التشخيص للحالة النفسية والاجتماعية لهذا المجتمع، ويمكن من باب الإيجاز ذكر القيم الأساسية التي يتحرك في سياقها المجتمع الجزائري وهي :[17]

- ✓ الارتباط بالمعتقد: عندما تكون تلك القيم معطلة في تعبير مالك بن نبي، فإن الإنسان المتلقي في هذه الحال لا يجهد نفسه دائما مثلا في فهم تلك الظواهر فهو يعتقد دوما أنها مكتوبة.
- ✓ النزعة الثورية التاريخية المعادية للخارج: عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي نتيجة الغزوات والحملات التي تعرض لها المجتمع الجزائري قد ولد الريبة والتحفظ من الخارج، فلا يزال المجتمع الجزائري محليا وليس له الحضور على المستويين الإقليمي والدولي.
- ✓ سيادة الثقافة الشعبية: أي ثقافة الفئات الكادحة إن صح التعبير، أدى ذلك إلى تفقير الحياة الثقافية والاجتماعية واللجوء إلى قيم البقاء للأقوى و"العنف اللساني والسلوكي "في العلاقات الاجتماعية .
- ✓ تغليب العاطفة على العقل.

- ✓ النظرة الجزئية للزمن: فالزمن في المخيال الاجتماعي الجزائري مرتبط أكثر بالأحداث، فمعظم الأزمنة التي يشير إليها المتلقي غابرة مثل زمن الأجداد، زمن المجاعة، زمن الرسل، زمن العشرية السوداء، فهو يعيش الحاضر بالإشارة إلى الماضي.
- ✓ حرمة المؤسسة العائلية: هذه الأخيرة مؤسسة مقدسة في المخيال الاجتماعي فقد يتساهل في أكثر من موضوع "عام " بما في ذلك الممتلكات العامة، لكنه يتشدد إلى غاية العصبية في موضوع حرمة المؤسسة العائلية .
- ✓ غياب المجال العام: يرتبط بالموضوع السابق، الحرص على المؤسسة العائلية بغياب الحياة الاجتماعية في المحيط العام.
- ✓ التنوع المخيالى الإقصائي: فرغم القيم والخبرة التاريخية المشتركة، ماتزال عقلية أفراد المجتمع الجزائري متأثرة بالنزعة المحلية، فالباحث الذي ينتقل من منطقة جغرافية إلى أخرى قد يشعر أنه في عوالم مختلفة وكل مبحوث يتحدث بمعزل عن الآخر، فالنزعة القبلية أو المحلية ما تزال حاضرة حتى في الانتخابات .
- ✓ الشخصية الانفعالية.
- ✓ النزعة الجماعية: يحكم العلاقات الاجتماعية في المجتمع الجزائري التفكير أو المنطق الجماعي، فلا يتوقع من الفرد الإنفراد بنفسه في إنجازاته وأمنياته، وإنما تسخير تلك الإسهامات في خدمة أسرته أو قبيلته.
- ✓ غياب الخصوصية الفردية: ويعني ذلك أن المجتمع لا يشجع التفوق الفردي الذي ينظر إليه بعين الريبة والحسد والاستهزاء بالقدرات.
- ✓ تمكن العقلية المادية في العلاقات الاجتماعية: ففي الآونة الأخيرة اتجه المجتمع الجزائري ومع التطور الاقتصادي وإبعاد القيمة التدريجي عن الحياة بشكل عام إلى تغليب النزعة المادية في الحياة.
- ✓ التمرد تجاه السلطة المركزية ".
- ✓ النظرة الدونية لموضوع المرأة: يغلب على المجتمع الجزائري الطابع الرجولي وينظر للمرأة أنها بالأساس خادمة ولا يتعين أن تناقش الرجل في المجالات الخارجية، فعقلية الرجل الجزائري للمرأة لم تتغير إذ يظل محكوما بالنظرة الدونية وإسناده إلى التقاليد وأحيانا الدين في تبرير هذا الموقف.
- ✓ التعايش "المتناقض " مع القيم المعطلة: **العمل مثلا** يتصف المجتمع الجزائري بأن أقواله لا تنطبق بالضرورة على أفعاله، فهو جزء من الظاهرة الصوتية التي تتسم بها المجتمعات الأخرى المحيطة، فقد يتحدث عن قيم تبدو راقية وقد يكثر من الاستدلال ولكن لا ترى أثر ذلك في السلوك والفعل الاجتماعي، بمعنى غياب الثقافة العملية في مجتمعنا.

كل هذه السمات في معالم الشخصية الجزائرية ترجع بدرجة كبيرة إلى أساليب التنشئة الاجتماعية،"إذ أن استخدام الاتصال العمودي داخل الأسرة الجزائرية أدى إلى ظهور العديد من المشكلات النفسية والسلوكية، حيث يعجز الأطفال عن التعبير عن أفكارهم وشعورهم، وهذا ما أكدته بعض الأبحاث التي قام بها مجموعة من الأساتذة المتخصصين في علم النفس حول استعمال العنف داخل الأسرة الجزائرية، وهذا ما وضحه رابح درويش مختص في علم الاجتماع بجامعة البليدة أيضا، إذ يقر بأن عجز الأطفال عن التعبير عن أنفسهم سببه ضعف التسلط داخل الأسرة واستعمال العنف، والاعتماد على الأوامر من طرف الوالدين بدل الحوار، وضعف القدرة على الإصغاء للآخرين، أما ضعف الاتصال فيرجع إلى احتكار الأب للسلطة وعدم قدرته على توجيه الاتصال بين أعضاء الأسرة بصورة جيدة .[18]

فالتسلط يؤدي إلى حالة من ضعف الثقة بالنفس وفقدان القدرة على ممارسة الأدوار الإيجابية وميل كبير إلى الاستكانة لكل أشكال السلطة من فقدان المبادرة الذاتية والعمل التلقائي .[19]

وعموما فان المجتمع الجزائري يعاني من إشكالية الثقافة في كونها لا تزال غامضة من جهة، ومن جهة أخرى بعيدة عن الواقع الجزائري، فنحن بحاجة إلى الدستور العملي فيها لكي نستطيع مواجهة التحديات، ورغم ذلك يبقى المجتمع الجزائري محتفظ في إطاره العام بعروبته وإسلاميته من جهة وبعاداته وتقاليده وأنماط الحكم والتسيير من جهة أخرى.

ثالثا :الأسس والمعايير النفسية والاجتماعية التي بنيت عليها نظريات الإعلام والاتصال الغربية:

من الواضح أن هذه النظريات انطلقت من إطار مرجعي مغاير للإطار المرجعي الإسلامي، فهي تعتمد على مبادئ علم النفس القائم على **مبدأ مثير واستجابة**، وعلى مبادئ علم الاجتماع التي ترجع أصولها الأولى إلى النظرية الدروينية نسبة إلى داروين ومبدأ الارتقاء والنشوء الذي يتميز بالإلحاد والوضعية، بالإضافة إلى أن هذه النظريات تستخدم مصطلحات دخيلة عن مجتمعنا وبعيدة كل البعد عنه، وسوف نتطرق إلى نظريات الإعلام والاتصال بإيجاز.

1. نظريات الإعلام والاتصال الغربية:

في بدايات القرن العشرين قامت الحرب العالمية الأولى في دول أوروبا وخاضت الولايات المتحدة الأمريكية أيضا غمارها، وإذا كانت الحروب فيما مضى تجري بين قوات عسكرية بعيدا عن السكان المدنيين والمجتمعات فإن جيوش هذه الحرب كانت مدعومة ومرتبطة بالمؤسسات الصناعية الكبرى، وبالتالي فإن القدرات الإنتاجية للأمم المتحاربة كانت تشكل العامل الأساس في حسم الصراع، من هذا المنطلق نشأت ضرورة زج جميع طاقات الأمة وثرواتها وإمكاناتها في المعركة.

غير أن عملية رص الصفوف حول أهداف الحرب ومراميها واجهت مشكلة تشظي تلك المجتمعات في أعقاب الثورات الصناعية، حيث أدى تقسيم العمل والتخصصية إلى تبديلات

بنوية جذرية تجلت في لاتجانسية المجتمع وفرديته وعزلة أفراده وانعزاليتهم، وانهماكهم في علاقات عقدية وغير شخصانية خالية من أواصر المساندة المشاعرية والوجدانية ومن روابط المجتمع التقليدي والتزاماته.

لهذا كله كان لابد من إعادة اللحمة إلى تلك المجتمعات لكي تحظى جيوشها بدعم مادي ومعنوي وعاطفي من شأنه إن يدفعها بقوة وعزيمة نحو خوض المعارك وتحقيق الانتصار النهائي على العدو، وبما أن الدعاية هي الوسيلة الأفضل لإعادة انبعاث مجتمع "Gemeinschaft" على حد تعبير تونيز، فإن وسائل الإعلام الجماهيري المتوافرة آنذاك شكلت الأداة الأكثر ملاءمة لتنفيذ هذه السياسة، وقد قامت هذه الوسائل بحملات دعائية على نطاق واسع لم يشهد الإعلام مثيلا لها في تاريخ الإنسانية، مستنهضة المشاعر الوطنية والقومية ومبرزة فضائع وجرائم العدو بصورة مبالغ بها أو حتى مختلفة، غير أن الجمهور كان يستهلك بشغف هذه المواد الإعلامية ولا يشك البتة في صحتها ومصداقيتها، والواقع أن الجمهور الإعلامي الذي لم يكن معتادا على هذا الضرب من الإعلام الكثيف والمستمر كان منبهرا ومتفاعلا إلى حد كبير مع هذه المضامين[20].

إن هذه الرؤية للجمهور وأشكال التأثير التي تخلفها الوسيلة الإعلامية عليه شكلت أولى نظريات الإعلام التي تقر بالتأثير المطلق للإعلام على الجمهور، إلا أن هذه الرؤية تطورت فيما بعد فتوالت نظريات الإعلام التي فسرت العلاقة بين الجمهور والوسيلة انطلاقا من نتائج البحوث الاجتماعية والنفسية التي تزامنت والبحوث الإعلامية، فظهرت نظريات التأثير الانتقائي معتمدة على كل من الفروق الفردية والفئات الاجتماعية والاستخدامات والإشباعات كمداخل للانتقائية، كما ظهرت نظريات التأثير القوي التي تلخصت أساسا في أفكارماكلوهان المتعلقة بأهمية الوسيلة على الرسالة، وليرنر حول التحديث واجتياز المجتمع التقليدي، ونيومان ونتائج دراستها حول ما يسمى بدوامة الصمت، إلا أن جملة من الباحثين قلّلوا من حماس هؤلاء وأقروا باعتدالية الأثر الإعلامي، فيما ظهرت نظريات أخرى تربط بين العمليات المعرفية وتلازمية التعرض للوسيلة الإعلامية، وبتفشي العنف ربط علماء الاتصال بين هذه الظاهرة ووسائل الإعلام، وفضلا عن نظريات التأثير فسرت بعض النظريات عمليات بناء الواقع والاتصال على شاكلة التفاعلية الرمزية، النسبية الثقافية والتوقعات الاجتماعية.

وبهذا يلاحظ التنوع الكبير والزخم المعرفي المتعلق بالإعلام وتفسير ظاهرة الاتصال، فلا تنفك نظرية بالظهور إلا وتظهر نظريات تناقضها أو تكملها أو تشرحها.

2-بعض الأسس والمعايير الاجتماعية والنفسية التي بنيت عليها هذه النظريات:

✓ الجديربالذكرأن هذه النظريات خاضعة للإطار المرجعي الغربي وترتبط بالسياق السياسي والاقتصادي لهذه الدول والثقافة الغربية، وتحمل رسالة الدعاية والرسالة الإعلامية فيما أصبح

يعرف بتقنيات الدعاية، والتي تحمل في طياتها الجانب الاستهلاكي الموجه للدول النامية ومن بينها الجزائر طبعا.

- ✓ بنيت النظريات الإعلامية على فكرة الفردانية وانقسام المجتمع وتشتت العائلة وغياب سلطة الوالدين.
- ✓ بنيت النظريات الإعلامية على فكرة العزلة النفسية للأفراد في إطار المجتمع القائم على فكرة العقد الاجتماعي أو ما يسمى الجيزلشافت حسب تعبير تونيز، مما جعل هذا الفرد يعوض الأمان الذي كان يشعر به في إطار حب وعطف الآخرين إلى اللجوء لوسائل الإعلام.
- ✓ صيغت هذه النظريات بناءا على مفاهيم متعددة على شاكلة: الغريزة– الرغبة– الإشباع– الاستثارة– العنف..إلخ، وهي كلها مفاهيم مرتبطة بالنزعة الغربية الخالية من الاعتدال والسيطرة على النفس في إطار المبادئ الإنسانية العليا والروح الدينية.
- ✓ إن هذه النظريات تحمل مفاهيم متنوعة في السياق اللغوي والمفاهيمي يحمل في طياته نظرية المؤامرة وتغليط الرأى العام بالنسبة للمضمون الإعلامي المزيف .
- ✓ إن الافتراضات المنهجية الموجودة في هذه النظريات تخضع لنسبية الزمان والمكان.
- ✓ هذه النظريات صيغت بطريقة تخدم المجتمع الغربي وسياقه الثقافي والحضاري، وبالتالي لا تخدم المجتمع الجزائري بل تضره.

رابعا:مدى فعالية نظريات الإعلام الغربية في الدراسات الجزائرية:

كما ذكرنا سابقا فإن هذه النظريات الغربية غير صالحة في الدراسات الجزائرية فهي تضر أكثر ما تنفع، لأن المجتمعين الغربي والإسلامي مختلفين من حيث المبدأ، ونقصد به الإطار المرجعي وكذلك الثقافة وسياق المفاهيم الذي هو ضروري في كل دراسة علمية تتحرى الصدق الأمبريقي، لأن الدراسات الميدانية ترتبط أشد الارتباط بالمفاهيم الإجرائية الخاضعة للمجال المكاني والزمني للمجتمع المراد تحليل آلياته ودراسته عموما.

وتعتبر نظرية الحتمية القيمية في الإعلام ومقياس (ع .س.ن)للإعلام والقيم في حقل الإعلام والاتصال صالحة للدراسات التطبيقية في المجتمع الجزائري بافتراضاتها ومفاهيمها " المستقلة "المتميزة عن غيرها، وتشمل مصادر منهجية الحتمية القيمية المعاني والدلالات المعرفية المرتبطة بتفاسير القرآن الكريم والسنة النبوية وإرث العلماء المسلمين الأوائل من أمثال الغزالي (أبو حامد) وابن خلدون وابن القيم والورثيلاني ..الخ، والمحدثين مثل مالك بن نبي والنورسي ..الخ، والأدوات المعرفية البحثية الحديثة الدقيقة التي يمكن توظيفها بوعي ولأغراض أخرى، ولمنهجية الحتمية القيمية رؤية نظرية وفرضيات ومفاهيم محددة ومترابطة .[21]ومن ثمة فإن هذه النظرية هي خلاصة بحث وجهد دقيق نابع من طبيعة المجتمع الجزائري والإطار القيمي الإسلامي، وهي نتيجة تراكم معرفي مستمر مصاغة في إطار علمي حديث.

ولكي لا يتم الخلط بين المنهجية والنظرية لابد من التمييز بينهما بالرغم من أن المنهجية شديدة الارتباط بالنظرية،أما الفصل بين النظرية والمنهجية فعملية إجرائية فحسب، وقد أدى الفصل بين مواد (أو مساقات)النظرية والمنهجية في المحيط الأكاديمي الإعلامي إلى إحداث(انطباع)أن المنهجية (مستقلة)أو(منفصلة) عن النظرية، فيما تم تقليص المنهجية إلى بعض الأدوات الجزئية مثل استبيان دراسة الجمهور أو استبيان تحليل المضمون،وقد وضع الدكتور عبد الرحمان عزي أسس منهجية خاصة بنظرية الحتمية القيمية في الإعلام وتشمل الافتراضات والمفاهيم بشكل بحثية ثم تطوير مقياس دراسة القيم (ع .س .ن)، بالتعاون مع الدكتور السعيد بومعيزة، والدكتور نصير بوعلي، وذلك عملا بمبدأ مقياس دراسة التوجهات المستخدمة في المجالات المعرفية [22].

وتسهم منهجية الحتمية القيمية في إضاءة الخلل المعرفي الموجود في توظيف المناهج والأساليب دون وعي بافتراضاتها ودون انخراط في الجو القيمي والثقافي والاجتماعي والحضاري في المنطقة الإسلامية والعربية، وتحاول إزالة السطحية عن البحوث والدراسات الامبريقية في حقل الإعلام بالاهتمام والاعتماد على القيم النابعة من الدين الإسلامي والثقافة الإسلامية .

خاتمة :

حاولنا من خلال هذه الدراسة الربط بين النظريات الإعلامية وسياقات استخداماتها بين البيئة الغربية والتطبيقات الجزائرية، وذلك من خلال تحليل واقع المجتمع الجزائري وأسسه النفسية والاجتماعية، ثم عرض النظريات الإعلامية وأهم القيم التي قامت عليها، وقد توصلنا إلى أن النظريات الإعلامية الغربية لا تصلح كمنطلقات نظرية للدراسات الجزائرية في إطار المنهجية المحكمة، أو على الأقل صعوبة تطبيقها، على عكس هذا حاول عزي عبد الرحمان أن يتجاوز التطبيقات الصورية للنظريات الغربية من خلال صياغته لنظرية الحتمية القيمية، المنطلقة من مفاهيم الزمان والمكان والمتعلقين بالواقع الجزائري والعربي الإسلامي في انتظار تطويرهما وتوسيع تطبيقاتهما.

- **الهوامش و المراجع :**

1. القرآن الكريم ، سورة الرعد ،الآية 11.
2. مالك بن نبي، ميلاد مجتمع.. شبكة العلاقات الاجتماعية، ج1، (ترجمة عبد الصبور شاهين)،دار الفكر، دمشق ،1985 ،ص 107.
3. مالك بن نبي، شروط النهضة، (ترجمة عمر كامل مسقاوي وعبد الصبور شاهين)، دار الوعي للنشر والتوزيع، رويبة (الجزائر)، 2013، ص 61.
4. مالك بن نبي، ميلاد مجتمع،مرجع سبق ذكره، ص 52.
5. مالك بن نبي، مجالس دمشق، دار الفكر للتوزيع والنشر، دمشق،ط 2، 2006 ، ص 94 .

6. مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، (ترجمة عبد الصبور شاهين)، دار الفكر، دمشق، 2009، ص ص 24-25.
7. يوسف محمد حسين، موقف مالك بن نبي من الفكر الغربي الحديث، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 214.
8. الطيب برغوث ، آفاق في الوعي السنني ..محورية البعد الثقافي في إستراتيجية التجديد الحضاري عند مالك بن نبي، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 16.
9. مالك بن نبي، مجالس دمشق، مرجع سبق ذكره، ص116.
10. الطيب برغوث، مرجع سبق ذكره، ص 53.
11. مالك بن نبي، شروط النهضة، مرجع سبق ذكره، ص 80.
12. عمر النقيب، مقومات بناء إنسان الحضارة في فكر مالك بن نبي التربوي، الشركة الجزائرية اللبنانية،الجزائر، 2009، ص 53.
13. مالك بن نبي، شروط النهضة، مرجع سبق ذكره، ص 81.
14. مالك بن نبي، القضايا الكبرى، دار الفكر، دمشق، 1991، ص 94.
15. نفس المرجع، ص 98.
16. مالك بن نبي، من أجل التغيير، دار الفكر للتوزيع والنشر،دمشق،ط 5، 1995،ص 18.
17. عبد الرحمان عزي، منهجية الحتمية القيمية في الإعلام ومقياس(ع .س .ن)للإعلام والقيم، الدار المتوسطية للنشر، تونس، 2013، ص ص 68-74.
18. عامر مصباح، التنشئة الاجتماعية والسلوك الانحرافي لتلميذ المدرسة الثانوية،دار الأمة، الجزائر، 2003، ص 53 .
19. كافية رمضان، أنماط التنشئة الأسرية في المجتمع العربي، حوليات كلية التربية في جامعة قطر، العدد السابع ، 1990، ص 68.
20. فريال مهنا، علوم الاتصال والمجتمعات الرقمية، دار الفكر المعاصر، بيروت، 2002، ص ص 138-139.
21. عبد الرحمان عزي، مرجع سبق ذكره، ص 13.
22. نفس المرجع، ص ص 8 -9.